صفحة من التاريخ

مشروع جمعية الامم سنة ١٨٤٠

كانت دول اوربا العظمى قد قررت سنة ١٨١٥ في مدينة ڤينا ان يجتمع مندوبون من قبلها في مؤتمر غايتهُ الاتفاق على الطرق التي تكفل بقاء السلم العام في اوربا وقد عقد المؤتمر ولكنهُ لم يأتِ بالغرض المرجو منهُ لان الدول اقتصرت على تطبيق المبدأ من جهة واحدة . ذلك انها اهتمت في المؤتمر الاوربي الاول الذي عقدتهُ بشؤون غيرها من الامم وغفلت عن نفسها واغلاضها فتركتها من غير قيد ولا شرع زاعمة ان الثورات الداخلية وحدها هي التي يخشى منها على بقاء السلم وليست او تناست ان المطامع الفردية اذا تسلطت على احدى الدول العظمى كانت مدعاة الى نشوب الحرب لا محالة

وهناك امران ساعدا على فشل المؤتمر الاوربي الاول قيام انجلترا ضد دول اوربا المستبدة ناصرة للممالك الصغيرة وقائلة بعدم التصدي لها في شؤونها الداخلية . والثاني سعي كل من الدول العظمى في اغراضها الخاصة بها من غير اكتراث لقانون الحقوق الشرعية ولا مراعاة لتخوم الممالك التي قررها مؤتمر ڤينا سنة ١٨١٥ . فقد حدث ان تعرضت روسيا لشؤون الدولة العثمانية بين ١٨٢٨ — ١٨٣٣ وكادت تقضي على استقلال تركيا في اوربا وتعرضت النمسا لشؤون ايطاليا وتعرضت فرنسا وانجلترا لشؤون هولندا حتى باتت الحرب في كل حادثة من الحوادث المذكورة على قاب قوسين وباتت فكرة السلام العام املاً مضيعاً ونسياً منسياً

كان من جراء هذه الحوادث وامثالها ان علم سواس اوربا الذين كانوا يتوقون الى السلم ان الضمان الحقيقي للسلام العام انما هو وضع حد لمطامع اية دولة من الدول العظمى نفسها تظهر ميلاً الى التعدي وذلك باتفاق باقي زملائها عليها — لا في مراقبة الدول الصغيرة وحراستها . ولو وجد مؤتمر على هذه القاعدة لعمّر طويلاً في اوربا . وليس في التاريخ ذكر لجمعية الامم هذه وانما توجد مستندات تاريخية تؤيد محاولة بعض الساسة تأليف جمعية للامم في اوربا . فقد تولدت هذه الفكرة في ڤينا والفضل في ابرازها يرجع الى رجلين الاول المورد برڤيل Beauvale (السير فردريك لام) سفير بريطانيا العظمى في ڤينا والثاني البرنس

مترنخ رئيس حكومة النمسا وصاحب المبادىء الرجعية المعروفة . وكان ذلك في اغسطس سنة ١٨٤٠ ايام ان عكرت المسألة المصرية صفو اوربا وكادت فرنسا تشعل الحرب من اجل محمد علي باشا . ويغلب على الظن ان الاوراق التاريخية التي نحن بصددها لم يسبق نشرها فان المستر « أليسن فيلبس » Alison Philips لم يشر في كتابه الشهير « اتحاد اوربا » بكلمة ما الى هذه الخطوة الهامة في سبيل تكوين جمعية الامم . والاوراق المشار اليها تنبيء عن مشروع تكوين عصابة اوربية دفاعية من الاربع او الخمس الدول العظمى التي اخذت على عاتقها اصلاح ذات البين بين الدول والوقوف امام اي دولة سواء كانت من اعضاء الجمعية او خارجة عنها تهدد السلم العام اما بالمظاهرات او بالحرب الفعلية . ومقاومة جمعية الامم لهذه الدولة المعتدية اما ان تكون بواسطة الاحتجاج او باستعمال القوة لو قضت الضرورة بذلك

وتمتاز هذه الجمعية عن الجمعيات التي الفت قبلها لتأييد السلم العام بثلاث نقط اولها وأهمها ان المشروع يقضي صراحة بوجوب العمل ضد اية دولة من الدول العظمى تسعى في تهديد السلم العام . (٢) ان المشروع لا يقضي بتكوين جمعية دائمة لمندوبي الدول . انما يجتمع النواب بناء على دعوة ترسلها احدى الدول او في حالة ما اذا اصبح السلم في اوربا مهدداً في نظر الجميع . (٣) ان الدول في هذه المرة كانت مدفوعة بعامل الاخلاص لاجل المحافظة على السلم العام لا سعياً وراء مصلحة الملوك فقط بل وراء مصلحة الشعوب ايضاً ودوام سعادتها

ويلاحظ ان عدد الممالك التي تتألف الجمعية منها لم يحدد في المشروع وذلك لعدم وثوق الدول بامكان انضمام فرنسا اليهن على ان المادة السادسة من المشروع تقضي بقبول اية دولة اوربية في الجمعية بشرط ان تحفظ الدول العظمى لنفسها حق دعوة من تريد ان تشركها من الحكومات في جلساتها . كذلك يلاحظ مطابقة روح المشروع لافكار اكبر القائلين بتأييد السلام العام . فقد قال السيو نوبل Nobel صاحب الجائزة المعروفة « اذا ما هدت الدول نفسها بان تتحد ضد اول معتد من الامم استحال وقوع الحرب وتعذر على اشد الحكومات عناداً سلوك اي طريق سوى السكون او التحكيم » . وذكر السير فردريك پلوك Pollock « ان المنازعات على التفوق في العالم لا يفصل فيها بالبراهين والحجج المنطقة وليس هناك الا علاج واحد مفيد وهو وجود عصبة قوية تعمل على تنفيذ مبدأ السلام العام »

وهاك نص المشروع الذي وضعهُ سفير بريطانيا في ڤينا بالاتفاق مع البرنس مترنخ وهو مستخرج من سجلات وزارة خارجية انجلترا

(النص . شؤون خارجية . من اللورد بوڤيل الى اللورد پامرستون وزير خارجية انكلترا في ٢٩ اغسطس سنة ١٨٤٠ (سري » ومعهُ ثلاثة ملاحق) المشروع:

المادة الاولى

تتعهد الدول الاربع ... كلٌ على حدة وبالتضامن بان لا تعمد بنفسها الى استعمال القوة ضد اي حكومة اوربية من غير اخذ رأي الدول الاخرى الموقعة على هذه المعاهدة اولاً حتى يمكن ان تنظر الدول في رفع ظلامتها وانصافها بالطرق السلمية. ملاحظة : (وافق البرنس مترنخ على هذه المادة معتبراً انها اساس المشروع كلهِ)

المادة الثانية

اذا قدم طلب مثل هذا تتعهد الدول بالاجتماع في المدينة التي تعينها الدولة التي طلبت الاجتماع للاتفاق معاً على الطرق التي تكفل منع الحرب. ومتى درست الدول حقائق الموضوع تسرع الى ازالة بواعث الحرب باستخدام نفوذها الادبي لحماية الدولة المهددة او لتعيين التعويضات اللازمة حسب ظروف القضية . (ملاحظة : هنا اقترح البرنس مترنخ ان تعين المدينة التي يجتمع فيها فكان جواب اللورد بوڤيل ان قد تمضي سنة في مفاوضات عديمة الجدوى بشأن ذلك وان اللازم ان تعين المكان الدولة الطالبة للاجتماع فهي أعرف بالمكان الذي يوافقها . واخيراً اقترح البرنس مترنخ ان يكون الاجتماع في عاصمة الحكومة التي طلبتهُ . ومع ذلك فيترك لمؤتمر حرية الانتقال الى المكان الذي يعتبرهُ اكثر موافقة)

المادة الثالثة

اذا اصرت دولة مهاجمة على العدوان بالرغم من مساعي الدول الاخرى وفصلت استعمال القوة فللدول حينئذٍ وفي هذه الحالة فقط دون غيرها ان تأخذ التدابير اللازمة للدفاع المشترك وفي هذه الحالة يعتبر الهجوم ضد اي دولة كأنهُ هجوم ضد الجميع . (ملاحظة : وافق البرنس مترنخ على هذه المادة)

المادة الرابعة

لكي لا يكون هناك ادنى ريب في نيات الدول الحقيقية ازاء مشروع السلام العام تعلن الدول انهُ اذا هددت السلام احدى الدول الموقعة على هذا

فان الدول الاخرى تقوم بما فرض عليها كما هو مبين في المواد السابقة وتعمل كما لوكانت هذه الدولة لا علاقة لها بالدول الاخرى ولا بهذه المعاهدة . (ملاحظة : وافق البرنس مترنخ على هذه المادة)

المادة الخامسة

اذا لم يتقدم للدول اي طلب ولكن اشتهر لدى الجميع ان السلام العام في خطر فالدول المرتبة على هذا تحفظ لنفسها حق الاجتماع في عاصمة اي حكومة من بينها لاتخاذ التدابير والطرق اللازمة للمحافظة على السلام العام . (ملاحظة : وافق البرنس مترنخ على هذه المادة)

المادة السادسة

لما كانت رغبة الدول العظمى الاربع ... ان تتمتع اوربا بمثل هذه الضمانات التي اخذتها الدول على نفسها فقد اتفق الدول على ارسال هذه المعاهدة الى الحكومات الاخرى داعية اياها الى الانضمام اليها بشرط ان يبقى حق المذاكرة والفصل حسب نص هذه المعاهدة في ايدي الدول الاولى الواضعة للمعاهدة . (ملاحظة : صادق البرنس على هذه المادة ولكنهُ ذكر انهُ يفضل الاشارة الى معاهدة اكس لاشابل التي تقضي بان يشترك في المذاكرة الحكومات صاحبات المصالح في المسألة المعروضة ولكن من رأي اللورد بوفيل ان الاوفق عدم السماح بذلك لانهُ لا بد ان تكون هناك دولة من الدول العظمى لها مصالح في كل مسألة معروضة فهل يسمح لها بان تكون حكماً في قضية تخصها . هذه مسألة معضلة . وهناك معضلة اخرى وهي كيف يوفق بين فكرة دعوة حكومات اوربا للانضمام الى هذه المعاهدة وفي الوقت نفسهِ لا يسمح لها بالاشتراك فيما يقررهُ المؤتمر بشأن مصالحها الخاصة ومع ذلك فالمشروع يكون عديم الفائدة من غير اعطاء هذا الحق للحكومات)

لم يقبل اللورد بامرستون وزير خارجية انجلترا وتتنفذ المداولة بشأن هذا المشروع لان الازمة السياسية التي هددت السلم العام في اوربا كانت قد زالت بسقوط حكومة تيرس Thiers في فرنسا في اكتوبر سنة ١٨٤٠

محمد رفعت

استاذ التاريخ بالمدرسة التوفيقية